النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
The Jordanian National Commission for Women

الآن 1325 NOW

UN WOMEN
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women

العدالة الجندرية

سلسلة موجزات السياسات

قضايا المناصرة للمرأة- العدد 7

بناء شبكة محلية لتمكين المرأة وتعزيز التضامن

نيسان / أبريل 2022

Canada
With support from Finland's development cooperation
NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
aecid
UK Government

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

قضايا المناصرة للمرأة

موجز سياسة

العدد 7

بناء شبكة محلية لتمكين المرأة وتعزيز التضامن

نيسان/أبريل 2022

تقـديـــر

تعمـل منظمـة النهضـة العربيـة للديمقراطيـة والتنميـة (أرض) عـلى إجـراء سلسـلة مـن الأبحـاث ضمـن إطـار مـشروع «تعزيـز قـدرات منظـمات المجتمـع المـدني التـي تقودهـا النسـاء في المنـاصرة القائمـة عـلى الأدلـة ضمـن الأجنـدة الوطنيـة للمـرأة والأمـن والسـلام»، والـذي يتـم تنفيـذه بدعـم مـن هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة وبتمويل سـخي مـن حكومـات كنـدا وقـبرص وفنلنـدا والنرويـج وإسـبانيا والمملكـة المتحـدة. وتتوجـه النهضـة العربيـة (أرض) بالشـكر لشركائهـا مـن منظـمات المجتمـع المـدني والأفـراد الذيـن قدمـوا دعمهـم لإعـداد هـذه الدراسـة التي أجراها فريق الأبحاث في مركز النهضة الفكري للدراسات.

جدول المحتويات

الغرض من البحث الإجرائي 4

الخلفية والمنهجية 4

وصمة العار لا تزال عائقاً أمام وصول المرأة إلى الخدمات 5

المعتقدات الثقافية تؤطّر جميع أنواع الاستجابات للعنف الأُسري وتشترك فيها جميع الجهات المعنية 6

التوصيات 8

بناء أشكال جديدة من التضامن تضمن الحفاظ على السرية والسلامة إذ يمكن مناقشة العنف الأُسري والتخفيف من مخاطره 8

بناء هيكل يدعم المرأة بعيداً عن وصمة العار 8

الغرض من البحث الإجرائي

يتناول هذا الموجز الاستجابة المحلية للعنف الأُسري من خلال بناء القدرات المحلية في مجال البحث، مع التركيز على التغلب على العقبات التي تحول دون قيام النساء بالإبلاغ عن حالات العنف الأُسري. يُقدم الموجز مجموعة من توصيات السياسات وذلك بالاسترشاد برؤى مختلف الجهات الفاعلة من المجتمع المحلي حول تصوراتها تجاه العنف الأسري. وبُغية اكتساب نظرة معمقة حول التصورات ووجهات النظر المجتمعية، تعاونت منظمة النهضة للديمقراطية والتنمية (أرض) مع 11 منظمة مجتمع مدني من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، وقدمت لها دورات تدريبية متنوعة من أجل إعدادها لإطلاق هذا البحث وتكوين فهم مشترك عن العنف الجندري وكيفية التصدي له.

الخلفية والمنهجية

تفاقم العنف الأُسريّ في الأردن خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إذ أفادت المنظمات المتخصصة في تقديم الخدمات للناجيات من حالات العنف الجندري عن زيادة في انتشارها ومحدودية الوصول إلى الخدمات نظراً للقيود المفروضة على الحركة والتدابير التي فرضتها الجائحة، ما أدى إلى الحاجة إلى تطوير قدرات محلية من حيث الاستجابة للعنف الأُسريّ. اعتمد البحث نهجاً تصاعدياً يبدأ من القاعدة إلى القمة لفهم وجهات نظر المجتمعات المحلية حول العنف الجندري وتحديد التصورات الرئيسية فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات. وبُغية اكتساب نظرة أعمق عن تصورات المجتمع ووجهات نظره، تعاونت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) مع عدة منظمات مجتمع مدني من التحالف الوطني الأردني للمنظمات غير الحكومية (جوناف)، والذي تأسس في عام 2016 بمبادرة من النهضة العربية (أرض) وبالتعاون مع منظمات مجتمع مدني ومنظمات مجتمعية وخبراء وناشطين في مجال الإعلام من مختلف مناطق المملكة، علماً بأن التحالف الوطني (جوناف) يعمل على تنسيق جهود التنمية والاستجابة الإنسانية الوطنية في الأردن وقيادتها.

يعتمد البحث منهجية شمولية تتضمن مراجعة مكتبية ساعدت في تطوير أدوات جمع البيانات النوعية والكمية، كما عُقدت العديد من النقاشات والاختبارات داخلياً ومع منظمات المجتمع المدني المشاركة لوضع اللمسات الأخيرة على تصميم مثل هذه الأدوات. عملت النهضة العربية (أرض) مع منظمات مجتمع مدني أعضاء في التحالف الوطني (جوناف) من العاملة مع النساء مباشرة؛ مما أتاح التعمق في منظور المجتمع المحلي وتصوراته. ويجدر بالذكر أن التحالف الوطني (جوناف) ينادي بتعزيز محلية العمل الإنساني، ما يعني التعمق في منظور المجتمع المحلي تالياً. وقد عُقدت جلسات تدريبية بمشاركة 11 منظمة مجتمع مدني من التحالف الوطني (جوناف) سعياً إلى إطلاق هذا البحث وتكوين فهم مشترك حول العنف الجندري وكيفية التصدي له؛ علماً بأن هذه المنظمات أجرت 350 دراسة استقصائية، وثلاثين من نقاشات مجموعات التركيز، و45 مقابلة مع مقدمي معلومات رئيسيين. وقد غطت العينة أقاليم الأردن من شمال وجنوب ووسط.

وفقاً للمنظور المحلي، يُعتبر العنف الأُسريّ قضية حساسة للغاية غالباً ما يُحجم الأفراد عن الخوض فيها إذ يُفترض بالنساء الحفاظ على تماسك أُسرهن. وغالباً ما يمنع هذا التكتم النساء من الإبلاغ عن حالاتهن بل يدفعهنّ إلى التعامل معها داخلياً في حدود عائلاتهن. تتعرض النساء في معظم الأحيان إلى معيقات تحدّ من قدراتهنّ على الإبلاغ عن حالاتهنّ؛ وتشمل هذه المعيقات الأعراف الاجتماعية، والخوف من التعرض للانتقام، والحفاظ على التماسك الأُسري وقلة الوعي بالجهات المعنية وانعدام الثقة فيها، فضلاً عن سوء الأوضاع الاقتصادية.

وصمة العار لا تزال عائقاً أمام وصول المرأة إلى الخدمات

تشير المجتمعات المحلية إلى أن الخوف يُقوّض من استعداد المرأة للإبلاغ عن حالات العنف الأسري، ويمكن أن يُعزى رفض الإبلاغ عن العنف ضد المرأة إلى الأعراف الاجتماعية والثقافة، وخشية التعرض للانتقام، والتماسك الأسري وحضانة الأطفال، وقلة الوعي بإدارة حماية الأسرة والأحداث والثقة بها. أيضاً، قد يكون الفقر من الأسباب الأخرى لعدم الإبلاغ عن العنف وفقاً للمستجيبين.

الأعراف المجتمعية والثقافة

تلعب الثقافة والتقاليد دوراً حاسماً في المجتمعات الأردنية، وهو ما يشكل الأعراف الاجتماعية غالباً. تعيش النساء في الأردن في مجتمع يطغى عليه الطابع السلطوي إذ تنتشر ثقافة العيب ويُنظر إلى الطلاق على أنه عار على النساء وعائلاتهن. بحسب إحدى المشاركات، «تخشى المرأة البيئة المحيطة بها وكذلك الثقافة والأعراف الاجتماعية؛ إذ يترعرع الأفراد منذ نعومة أظافرهم على هذه الثقافة وتُعتبر ثقافة العار من المحظورات.» تبعاً لذلك، عندما تُطلّق المرأة عادة ما يحكم عليها المجتمع سلباً لا على زوجها حتى وإن تعرضت للعنف الأُسري.

التماسك الأسري وحضانة الأطفال

ينطوي التماسك الأسري على عائلة المرأة المباشرة مثل الوالدين والأخوة والاخوات والأبناء، ولا تكون المرأة مستعدة للإبلاغ عن حالتها «خوفاً من خسارة أبنائها وعائلتها» بحسب إحدى المشاركات. وغالباً ما تمتنع النساء عن الإبلاغ عن حالاتهن للسلطات لتجنب ضغوط الوالدين ورد فعل الأسرة (والذي يتمثل في مقاطعتها غالباً). كما تُحجم المرأة في أغلب الأحيان عن الإبلاغ عن الحالات بسبب مخاوف تتعلق بحضانة الأطفال؛ وذلك إذا ما أدى الإبلاغ عن حالة ما إلى وقوع الطلاق أو الانفصال فقد تخسر المرأة الوصاية على أبنائها، ونتيجة لما سبق، فقد تبقى المرأة تعيش في منزل مسيء بوصفه الخيار الوحيد المتاح أمامها.

خشية الانتقام

وفقاً لإحدى المشاركات، تتردد النساء في التقدم ببلاغ خشية التعرض للانتقام والتهديدات، «حتى لا تتفاقم المشاكل بعد التبليغ عن الحالة.» بشكل عام، تخشى الناجية من العنف أن يلحق بها الأذى على يد المعتدي عليها، أو حتى على يد أفراد أُسرتها، والذي يتراوح من التسبب بأذى أكبر إلى الإصابة الدائمة أو القتل.

قلة الوعي بإدارة حماية الأسرة والأحداث والثقة بها

غالباً ما تتردد ضحايا العنف الأسري في تقديم الشكاوى بسبب قلة المعرفة بخدمات إدارة حماية الأسرة وإجراءاتها، إذ قالت إحدى المشاركات بأن «بعض النساء لا يعرفن كيفية تقديم الشكوى ومكان تقديمها.» كما لا يثق بعض الأشخاص بحفاظ الإدارة على سرية الهوية أو بآلية الحماية الخاصة بها، وهو عنصر آخر يحول دون تقدم الضحايا بالشكوى. وقد تكون النظرة إلى إدارة حماية الأسرة سلبية باعتبارها مكاناً يُدمر تماسك الأسرة ويخون السرية، ما يُعرض الأفراد للخطر. يبدو هذا التصور أكثر وضوحاً بين اللاجئات السوريات اللاتي لا يعتقدن بأن القوانين والإجراءات توفر لهن الحماية.

سوء الوضع الاقتصادي

يُعتبر الوضع الاقتصادي عنصراً آخر قد يردع النساء عن الإبلاغ عن حالات العنف الأسري. ويقل احتمال إبلاغ الناجيات من العنف الأسري، ممن يعانين من وضع اقتصادي سيِّئ، عن حالات العنف التي يتعرضن لها بحسب نقاشات مجموعات التركيز. وغالباً ما يُعزى ذلك إلى العجز عن الوصول إلى مصدر دخل مستدام، فضلاً عن الافتقار إلى السكن المناسب، وهو ما يدفع المرأة إلى تحمل العنف الذي تتعرض له في المنزل لضمان إعالة أطفالها مالياً.

المعتقدات الثقافية تؤطّر جميع أنواع الاستجابات للعنف الأُسري وتشترك فيها جميع الجهات المعنية

يُفضل حلّ حالات العنف الأُسري وراء الأبواب المغلقة (تحليل سيناريو)

لفهم إجابات المشاركات على الحالات المختلفة من العنف الأسري، شملت الدراسة الاستقصائية قسماً تناول عرض عدة مواقف من المحتمل أن تتعرض المرأة لها، ومن ثم طُلب من المشاركات اختيار أكثر ثلاث إجابات محتملة لديهن. استندت الخيارات المقدمة إلى مؤلفات منشورة، ومقابلات مع الخبراء ومنظمات المجتمع المدني، كما خَلُصت السيناريوهات إلى أنه ونظراً لحساسية الموضوع، تفضّل النساء حل الموقف داخلياً ضمن حدود عائلاتهن.

سيناريو 1: قام المعتدي (زوجكِ) بدفعك وتسبب في إصابتك لأنكِ لم تقومي بإعداد طعام الغداء في الوقت المحدد.

أظهرت الإجابات أن الناجيات من العنف الأسري يُفضلن التعامل مع حالات العنف هذه خلف الأبواب المغلقة، وبمشاركة أفراد الأسرة وحسب، بدلاً من الإبلاغ عن هذه الحالة إلى السلطات. تضمنت خيارات المشاركات طلب المساعدة من أفراد عائلاتهنّ (65%) أو من أفراد عائلات أزواجهنّ (44%). وفي حين فضلت 39% من النساء مناقشة المسألة مع ذلك المعتدي عليهن للتفاهم والوصول إلى حل دائم، قالت قلّة من المشاركات (18%) إنهن سيلجأن لطلب الدعم من إدارة حماية الأسرة. اتسمت الردود باتساقها عبر المجتمعات التي شملتها الدراسة الاستقصائية مع ظهور بعض التفاوتات الطفيفة في إقليم الوسط في الأردن حيث كانت النساء أكثر ميلاً للتشاور مع صديقاتهن أو ائتمانهن على حالتهن في سبيل حصولهن على الدعم.

سيناريو 2: أهانكِ المعتدي عليك لفظياً أكثر من مرة، مسبّباً لك ألماً نفسياً وحزناً بالغين.

جاءت ردود الفعل على السيناريو الثاني مماثلة لتلك المقدمة في السيناريو الأول، مع ميل النساء إلى طلب المساعدة إما من عائلاتهنّ (57 %) أو عائلات أزواجهنّ (45%). وكان من المرجّح أيضاً للنساء مناقشة المسألة مع المعتدي للتفاهم والوصول إلى حل دائم للمشكلة (38%). وبخلاف السيناريو الأول، مالت المشاركات في السيناريو الثاني إلى تصوّر العنف اللفظي بوصفه يندرج تحت العنف البدني، كما كنّ أقل ميلاً للإبلاغ عن الحالة إلى السلطات مع تفضيلهن عدم اتخاذ أي إجراء حيالها (16%).

سيناريو 3: أرغمكِ زوجك على تسليمه راتبكِ الشهري كاملاً لسداد ديونه على مدى فترة طويلة من الزمن، ولم يقبل بأن تحتفظي بجزء منه.

لوحظ توجه في السيناريوهات الثلاث جميعها مفاده ميل النساء إلى محاولة حل المسائل داخلياً بوجود أفراد من عائلاتهن قبل تصعيد الأمور وإثارة العداوات. وقالت ربع المشاركات إنهنّ سيتنازلن عن رواتبهن لأزواجهن دون اتخاذ أي إجراء (26%). من جهة أخرى، اختارت ثلاث أرباع المشاركات (75.71%) رفض طلب الزوج واللجوء إلى مساعدة عائلاتهن أو عائلات أزواجهنّ في هذا الشأن، فيما أشارت نسبة لا بأس بها (18%) إلى أنهن سيلجأن إلى تقديم شكوى إلى إدارة حماية الأسرة في حال حدوث مثل هذا السيناريو.

المعضلة الاجتماعية للطلاق والتماسك الأُسري في الأردن

يتمثل الاعتقاد السائد في الأردن في أن الطلاق ليس خياراً، حتى في حالات العنف الأُسري؛ الأمر الذي يعود إلى حقيقة أنه «ينبغي تجنب الطلاق دائماً وإعطاء الأولوية للتماسك الأسري بغض النظر عن تأثير العنف على المرأة»، وفقاً لما قالته إحدى المستجيبات للدراسة. تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً هاماً في اللجوء إلى الطلاق في حالات العنف الأسري. «تبقى النساء في علاقات مسيئة خشية الوقوع في مشاكل اقتصادية واجتماعية بعد الانفصال أو الطلاق.» (Shackelford، 2021) وكشفت الدراسة الاستقصائية أن امرأتين من بين كل خمس نساء ستتجنبان الطلاق للحفاظ على تماسك الأسرة، الأمر الذي تجلى بشكل أكبر في المناطق الوسطى من البلاد.

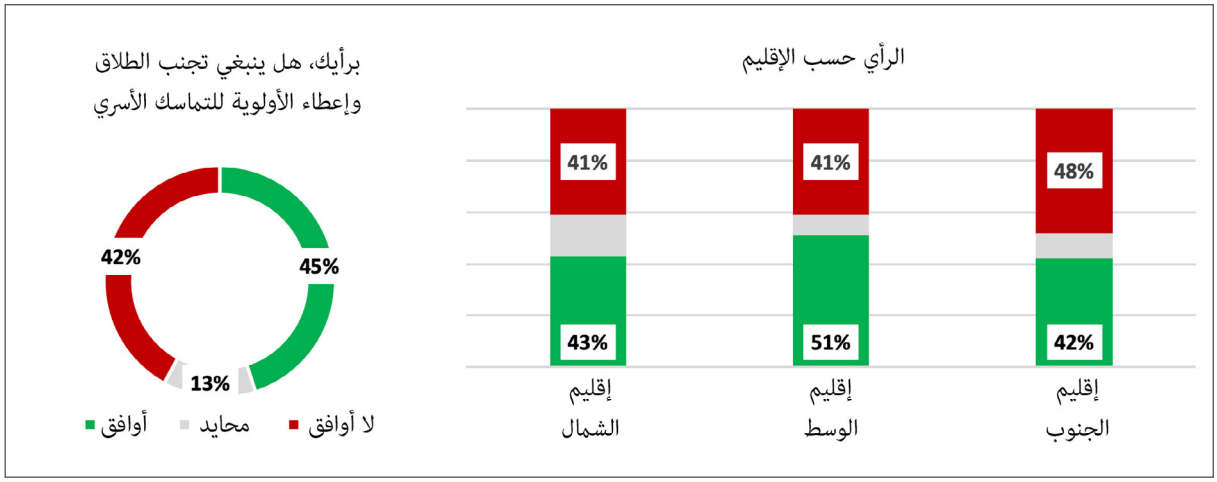

سؤال: برأيك، هل ينبغي دائماً تجنب الطلاق وإعطاء الأولوية للتماسك الأُسري بغض النظر عن تأثير العنف على المرأة؟

إنكار الواقع

يوجد تصور عالمي بأن المرأة يمكن أن «تبالغ في رد فعلها» تجاه العنف الأسري أو تضخمه لكسب تعاطف الآخرين. وفقاً لـ Sahu2020، فغالباً ما تُتهم المرأة من قبل المجتمع والنظم القضائية بالمبالغة في رد الفعل هذا. ويتجلى هذا التصور الخاطئ في السياق الأردني إلا أنه لا ينبغي تعميمه، إذ وافق عددٌ لا بأس به من النساء (34%) على ميل المرأة إلى المبالغة في رد فعلها تجاه العنف الأسري لكسب التعاطف. ومع ذلك، اختلف عدد أكبر من النساء مع العبارة المذكورة آنفاً (43%). إن إنكار الواقع الذي يحصل عند توجيه الانتقاد إلى المرأة واتهامها بأنها شديدة الحساسية أو بالمبالغة في رد فعلها تجاه العنف، يؤدي إلى تجاهل مشكلتها وتصنيفها على أنها غير منطقية أو خاطئة. (Coates وPaludi، 2011)

التوصيات

ما يزال يُنظر إلى العنف الأُسريّ على أنه قضية حساسة للغاية في المجتمع الأردني كما تُحجم النساء عن الإبلاغ عنه بسبب عوامل مثل الأعراف الاجتماعية، والخوف من التعرض للانتقام، والحفاظ على التماسك الأُسري والتحديات الاقتصادية. وأشار المستجيبون إلى أن الناجيات يلتجئن إلى أفراد من عائلاتهن طلباً للمساعدة والدعم وذلك رغبة منهنّ في الحفاظ على السرية وعدم تعريض تماسك أُسرهن للخطر.

بناء أشكال جديدة من التضامن تضمن الحفاظ على السرية والسلامة إذ يمكن مناقشة العنف الأُسري والتخفيف من مخاطره

من شأن تأسيس شبكة لتمكين النساء من التحدث عن العنف الجندري ومناقشته أن يخلق بيئة آمنة ومريحة تتمكن فيها النساء من إزالة الغموض حول قضية العنف الأسري ومساندة بعضهنّ بعضاً. وعلاوة على ذلك، يمكن للشبكة أن تعمل بمثابة منصة للنساء لمناقشة كيفية التخفيف من مخاطر العنف الأُسريّ، وطرق الوصول إلى الخدمات والحصول على الدعم في بيئة موثوقة وآمنة. يكمن الهدف من الشبكة في بناء الثقة بين النساء لخوض نقاشات مع صديقاتهن حول التصدي لقضية العنف الأسري دون السعي إلى تقديم أي خدمات خاصة بالعنف الجندري إذ من الواجب أن تبقى ضمن دائرة مسؤوليات المنظمات المتخصصة.

بناء هيكل يدعم المرأة بعيداً عن وصمة العار

ولا بدّ من تأسيس هذه الشبكات على المستوى المحلي وإطلاق حوار حول الدعم والوصول إلى الخدمات والوقاية والتخفيف من المخاطر بناءً على واقع الناجيات المحليات، إذ يمكن للشبكات التواصل مع المنظمات الوطنية والتحالف الوطني (جوناف) في بُنية مثالية من شأنها المساعدة في التوعية بحقوق المرأة، والدعوة إلى العدالة الجندرية، وإنفاذ القوانين وتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف الأُسري وتحسين الوصول إلى الخدمات من خلال حماية حقوق المرأة، بما في ذلك حقوق الأمهات اللاتي غالباً ما يتحمّلن العنف الأُسريّ خشية خسارة حضانة أطفالهن.

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance